نفاه التحالف الديمقراطي، جملة وتفصيلاً. وطرحت مذكرة التحالف الوطني للبدء في الحوار الوطني الشامل واعادة اللحمة الى مؤسسات م.ت.ف. شروطاً تعجيزية، أبرزها: «انجاز الاجماع الوطني على ضرورة اسقاط عرفات ونهجه المستسلم، وضرورة اعلان اللجنة المركزية لـ ' فتح ' ادانة زيارة عرفات للقاهرة، واعتماد وثيقة لجنة الـ ١٨، المنبثقة عن المجلس المركزي، أساساً لحل ازمة ' فتح ' » (**مذكرة التحالف الوطني الفلسطيني الى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني خالد الفاهوم**، ٢٢/٧/١٩٨٤، محفوظات مركز الابحاث ـ م.ت.ف.).

وبناء على معطيات الموقف المتشدد للتحالف الوطني، وموقف «فتح» المتشبث بضرورة تطبيق اتفاق عدن ـ الجزائر، وبشكل خاص النقاط المتعلقة بضرورة عقد المجلس الوطني بأقرب وقت ممكن، شرع التحالف الديمقراطي بمحاولات دؤوبة لترميم الجسور بين «فتح» والتحالف الوطني، والعمل لالتئام المجلس الوطني بحضور الجميع.

كل هذه المعطيات لعبت دوراً بارزاً في تعطيل مسيرة الحوار، وفي عدم تمكين الأطراف الموقعة على اتفاق عدن ـ الجزائر من انجاز الحوار الوطني الموسع، وصولاً الى عقد المجلس الوطني، الأمر الذي ناقشته اللجنتان، المركزية لـ «فتح» والتنفيذية لـ م.ت.ف. في تونس، بتاريخ ٢٥/٧/١٩٨٤. وركز عرفات، في اثناء اجتماع اللجنتين، على أن الاجتماعات تدرس سبل تركيز كل الجهود للخروج من مأزق الانقسامات الفلسطينية، سواء بشكل ايجابي يؤدي الى اعادة اللحمة للصف الفلسطيني، او قيام «فتح»، اذا فشلت كل الجهود، بدعوة المجلس الوطني الفلسطيني الى الانعقاد (**الشرق الاوسط**، ٢٩/٧/١٩٨٤). وفي محاولة أخيرة لرأب التصدعات التي ظهرت اثر اعلان اتفاق عدن ـ الجزائر، تداعت أطراف الاتفاق الى اجتماع في الجزائر، بتاريخ ٢/٩/١٩٨٤، تباحثت خلاله الأطراف بشأن الدعوة الى عقد المجلس الوطني الفلسطيني، حيث ابدى التحالف الديمقراطي رغبته في تأجيل انعقاد المجلس، ريثما يتم استكمال الحوار مع اطراف التحالف الوطني، حتى يتسنى اجراء الحوار الشامل بمشاركة جميع الأطراف الفلسطينية فيه (**الانباء**، الكويت، ٣/٩/١٩٨٤)، وهو الامر الذي اعتبرته «فتح» تعطيلاً لعقد المجلس الوطني الفلسطيني، وافشالاً لجهود التوحيد الفلسطيني.

الى ذلك، توجه عرفات الى الجزائر، على رأس وفد ضم عدداً من أعضاء اللجنة المركزية لـ «فتح»، لاجراء مباحثات مع الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد حول عقد المجلس الوطني الفلسطيني ومدى استعداد العاصمة الجزائرية لاستضافة الدورة السابعة عشرة. وأبلغ عرفات الى القادة الجزائريين قرار اللجنة المركزية لـ «فتح» بعقد المجلس الوطني في نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤، مهما كانت الظروف (**الشرق الاوسط**، ٣١/١٠/١٩٨٤). مصادر دبلوماسية، في العاصمة الجزائرية، ذكرت ان الجزائر اعتذرت عن استضافة دورة المجلس في عاصمتها، نظراً لعدم تمكن اطراف اتفاق عدن ـ الجزائر من حضور تلك الدورة، ورغبة الجزائر في ان تستضيف الدورة، اذا اتفق الجميع على حضورها، فقط. الى هذا، صرح عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خالد الحسن، بأن الحوار مع الجزائر بخصوص عقد المجلس في العاصمة الجزائرية قد انتهى. وأشار الحسن الى ان «فتح» سوف تدعو الى عقد المجلس الوطني بمفردها، وهي تملك النصاب القانوني، وانها ترحب بأي طرف فلسطيني يريد الاشتراك من اعضاء المجلس. وفي هذا السياق، وصل الى عمان بتاريخ ٧/١١/١٩٨٤ وفد فلسطيني ضم خليل الوزير وهايل عبدالحميد للبحث في ترتيبات عقد المجلس (**المصدر نفسه**، ٨/١١/١٩٨٤). وبذلك، عقدت دورة المجلس الوطني الفلسطيني السابعة عشرة، في عمان (٢٢ ـ ٢٩/١١/١٩٨٤)، بنصاب قانوني بلغ ٢٥٧ عضواً من أصل ٣٧٤ يشكلون كامل عضوية المجلس، وذلك بغياب شركاء «فتح» في اتفاق عدن ـ الجزائر، وكذلك فصائل التحالف الوطني. ومع ان هذين التحالفين التقيا على مقاطعة المجلس، فقد تميزت مواقف بعض فصائل التحالف الديمقراطي، بسماحها لاعضاء المجلس المنتمين اليها، ممن اكتسبوا العضوية من خلال تمثيلهم لمنظمات شعبية، بحضور الدورة. لقد فعل ذلك كل من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والحزب الشيوعي الفلسطيني، وبهذا اقرا، ضمناً، بشرعية الدورة، مع اعتراضهما الواضح على عقدها في عمان، وقبل استكمال العمل لاقناع الآخرين بحضورها.

وأصبح الوضع الفلسطيني غداة انعقاد المجلس الوطني، وما افرزه من سياسات، بعضها جديد، ازاء